Journal Of the Iraqia University (73-3) January (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

آليات الرقابة الإدارية في القانون الإداري العراقي والمصري دراسة مقارنة

م.م. عدنان كريم ناصر

طالب دكتوراه بجامعة طهران بورديس فارابي بايران

أ.م.د. علي مشهدي

أستاذ مساعد في جامعة قم

Mechanisms of administrative control in Iraqi and Egyptian administrative law a comparative study

A.p. Ali Mashhadi
Assistant Professor of QOM University
E-mail: Droitenviro@gmail.com

الملخص

تعد الرقابة الإدارية أحد أهم ضمانات حسن سير العمل الإداري، وضبط مسار الإدارة العامة نحو تحقيق الأهداف المنشودة. وهي تمثل مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى ضمان قانوني، وقانونية القرارات الإدارية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء الإداري، ويهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة مقارنة لأنظمة الرقابة الإدارية في القانون الإداري العراقي والمصري، وذلك من خلال تحديد مفهوم الرقابة الإدارية، وسنقوم بتوضيح مفهوم الرقابة الإدارية وأهدافها وأهميتها في تحقيق الحوكمة الرشيدة، وتحليل آليات الرقابة الإدارية المتنوعة، وسنقوم بتحليل مجموعة واسعة من الآليات التي تستخدمها الإدارات الحكومية في العراق ومصر لممارسة الرقابة الإدارية، مثل الرقابة المالية والرقابة الإدارية الداخلية والخارجية، وسنقارن بين كيفية تطبيق هذه الآليات في النظامين القانونيين العراقي والمصري، وذلك لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، فضلاً عن تقييم فعالية هذه في تحقيق أهداف الرقابة الإدارية، وكشف أي تحديات أو عوائق تواجهها. **الكلمات المفتاحية:** الرقابة الإدارية، القانون الإداري، العراق، مصر.

Abstract

Administrative control is one of the most important guarantees of the smooth running of administrative work, and controlling the path of public administration towards achieving the desired goals. It represents a set of procedures and mechanisms that aim to ensure the legality and legality of administrative decisions, and achieve efficiency and effectiveness in administrative performance. This research aims to conduct a comparative study of administrative control systems in Iraqi and Egyptian administrative law, by defining the concept of administrative control. We will clarify the concept of administrative control, its objectives and its importance in achieving good governance, and analyze the various administrative control mechanisms. We will analyze a wide range of mechanisms used by government departments in Iraq and Egypt to practice administrative control, such as financial control and internal and external administrative control. We will compare how these mechanisms are applied in the Iraqi and Egyptian legal systems, in order to determine similarities and differences, as well as evaluate the effectiveness of these in achieving the goals of administrative control, and reveal any challenges or obstacles facing them.**Key words:** Administrative control, administrative law, Iraq, Egypt..

المقدمة

تعتبر الرقابة الإدارية ركيزة أساسية من ركائز الدولة الحديثة، فهي الآلية التي تضمن حسن سير العمل الإداري وتحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها الإدارة، وتكتسب هذه الرقابة أهمية خاصة في ظل التوسع الكبير لدور الدولة وتعدد مهامها.وتعد الرقابة الإدارية أحد أهم ضمانات حسن سير العمل الإداري، وضبط مسار الإدارة العامة نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وهي تمثل مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى

ضمان قانوني، وقانونية القرارات الإدارية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء الإداري، ويهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة مقارنة لأنظمة الرقابة الإدارية في القانون الإداري العراقي والمصري، وذلك من خلال تحديد مفهوم الرقابة الإدارية، وسنقوم بتوضيح مفهوم الرقابة الإدارية وأهدافها وأهميتها في تحقيق الحوكمة الرشيدة، وتحليل آليات الرقابة الإدارية المتنوعة، وسنقوم بتحليل مجموعة واسعة من الآليات التي تستخدمها الإدارات الحكومية في العراق ومصر لممارسة الرقابة الإدارية، مثل الرقابة المالية والرقابة الإدارية الداخلية والخارجية، وسنقارن بين كيفية تطبيق هذه الآليات في النظامين القانونيين العراقي والمصري، وذلك لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، فضلاً عن تقييم فعالية هذه في تحقيق أهداف الرقابة الإدارية، وكشف أي تحديات أو عوائق تواجهها.

اولاً. أهمية البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة مقارنة بين آليات الرقابة الإدارية في القانون الإداري العراقي والمصري، وذلك لما يلي:

١. الفهم الأعمق للأنظمة القانونية: تساهم هذه الدراسة في فهم أعمق للخصائص الفريدة لكل من النظامين القانوني العراقي والمصري، وكيفية تعاطيهما مع مسألة الرقابة الإدارية.

٢. تحديد نقاط القوة والضعف: تسعى الدراسة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في كل من النظامين، مما يمكن من استخلاص الدروس المستفادة وتبادل الخبرات بين البلدين.

٣. تطوير الأنظمة القانونية: للنتائج التي تسفر عنها هذه الدراسة أن تساهم في تطوير الأنظمة القانونية في كلا البلدين، من خلال اقتراح تعديلات تشريعية أو إدارية تعزز من فعالية الرقابة الإدارية.

٤. المساهمة في تطوير الفكر القانوني :تساهم هذه الدراسة في إثراء الفكر القانوني المقارن، وتقديم إسهامات جديدة في مجال دراسة الرقابة الإدارية.

ثانياً. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين آليات الرقابة الإدارية في القانون الإداري العراقي والمصري، وكيفية تأثير هذه الآليات على كفاءة وفعالية الإدارة العامة في كلا البلدين .كما تسعى الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه هذه الآليات واقتراح الحلول المناسبة.

ثالثاً. منهج البحث

سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك من خلال:

١. جمع البيانات: سيتم جمع البيانات من خلال مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة للرقابة الإدارية في كلا البلدين، بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث السابقة في هذا المجال.

٢. التحليل المقارن: سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المقارنة بين النظامين القانوني العراقي والمصري، وذلك لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

٣. الاستنتاج: بناءً على التحليل المقارن، سيتم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات حول آليات الرقابة الإدارية في كلا البلدين، وتحديد التحديات التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة.

رابعاً. هيكلية البحث

تنقسم هيكلية البحث إلى مقدمة ومبحثين، وخاتمة، وقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات، وقد جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الرقابة الإدارية في القانون الإداري العراقي

في هذا المبحث سوف يتم تقديم دراسة شاملة للرقابة الإدارية في القانون الإداري العراقي، وذلك من خلال، تحديد مفهوم الرقابة الإدارية، وسيتم تعريف الرقابة الإدارية وتوضيح أهدافها الأساسية، واستعراض الأسس القانونية للرقابة الإدارية، حيث سيتم تحليل الأسس الدستورية والقانونية التي تنظم الرقابة الإدارية في العراق، وكذلك تتبع تطور الرقابة الإدارية، حيث سيتم تتبع تطور الرقابة الإدارية في العراق على مر العصور، مع التركيز على التغيرات التي طرأت عليها بعد عام ٢٠٠٣، فضلاً عن تحليل آليات الرقابة الإدارية، حيث سيتم تحليل آليات الرقابة الإدارية في العراق، سواء كانت داخلية أو خارجية، وتحديد نقاط قوتها وضعفها، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأسس النظرية للرقابة الإدارية في العراق

تتضمن الأسس النظرية للرقابة الإدارية في العراق مبادئ ومفاهيم مختلفة، وتشمل هذه المبادئ الالتزام بسيادة القانون، وضمان الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار، وتنفيذ آليات مراقبة فعّالة، وتعزيز السلوك الأخلاقي بين المسؤولين العموميين. بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الفصل بين السلطات والضوابط والتوازنات مهم لمنع إساءة استخدام السلطة وضمان الأداء السليم لأنظمة الرقابة الإدارية[١]، وللوقوف على الأسس النظرية للرقابة الإدارية لا بد في البداية من تسليط الضوء على مفهوم الرقابة الإدارية وأهدافها والأسس الدستورية والقانونية، وتطورها على مرّ العصور، وذلك من خلال الفرعين التاليين:الفرع الأول: مفهوم الرقابة الإدارية وأهميتها في النظام القانوني العراقي تُعتبر الرقابة الإدارية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها أي إدارة سليمة وفعالة، فهي الآلية التي تضمن التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين بكفاءة وشفافية .وفي هذا السياق، يأتي هذا الفرع لدراسة مفهوم الرقابة الإدارية في النظام القانوني العراقي، وتحديد أهدافها، والأسس الدستورية والقانونية التي تقوم عليها.

أولاً: تعريف الرقابة الإدارية وأهدافها

١. مفهوم الرقابة الإداريةهي عملية مراقبة وتقييم الأداء الإداري لضمان مطابقته للقوانين والأنظمة والسياسات العامة، وتحقيق الأهداف المحددة . بمعنى آخر، هي مجموعة الإجراءات التي يتم اتخاذها للتأكد من أن الأجهزة الإدارية تقوم بوظائفها على النحو الأمثل، وأنها تسير وفقاً للخطط والبرامج الموضوعة. [٢]

٢. أهداف الرقابة الإدارية تتعدد أهداف الرقابة الإدارية، ومن أهمها: [٣]

١–ضمان الشفافية والمساءلة: تكشف الرقابة الإدارية عن أي مخالفات أو تجاوزات، وتحمل المسؤولين عن أخطائهم.

٢–تحسين الكفاءة والفعالية: تساعد الرقابة الإدارية على تحديد نقاط الضعف وتحسين الأداء، وبالتالي تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

٣–حماية المصلحة العامة: تضمن الرقابة الإدارية أن تكون قرارات الإدارة تصب في مصلحة المجتمع ككل.

٤–تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية: تزيد الرقابة الإدارية من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.

ثانياً: الأسس الدستورية والقانونية للرقابة الإدارية في العراق

تستند الرقابة الإدارية في العراق إلى مجموعة من الأسس الدستورية والقانونية التي تضمن وجود آليات رقابية فعالة، ومن أهم هذه الأسس:

١. الأسس الدستورية: ينص الدستور العراقي على مبدأ الفصل بين السلطات[٤]، وعلى أهمية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[5]، كما يضمن الدستور حق المواطنين في الحصول على المعلومات والشكاوى، وهو ما يعتبر أساساً للرقابة الإدارية.

٢. الأسس القانونية: تتضمن القوانين العراقية العديد من الأحكام التي تنظم الرقابة الإدارية، مثل قانون الخدمة المدنية[٦]، وقانون ديوان الرقابة المالية. [٧]الفرع الثاني: تطور الرقابة الإدارية في العراق على مر العصور تعتبر الرقابة الإدارية من المفاهيم التي تطورت وتشكلت عبر التاريخ، ومرت بتغيرات جوهرية في العراق .فمنذ العصور القديمة، كانت هناك آليات بسيطة للرقابة على الأداء الإداري، تطورت هذه الآليات مع تطور الدولة والمؤسسات، لتصل إلى شكلها الحالي الذي يعتمد على مجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح .ومع كل مرحلة تاريخية، شهدت الرقابة الإدارية في العراق تطورات جديدة استجابت للتحديات والمتطلبات التي فرضتها تلك المرحلة، تزداد أهمية الرقابة الإدارية في العراق مع مرور الزمن، حيث تشهد الدولة تطورات متسارعة على كافة المستويات .فمع تعقد الأجهزة الإدارية وزيادة حجم المهام الموكلة إليها، أصبح من الضروري وجود آليات رقابية فعالة تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف المنشودة .وقد تطورت الرقابة الإدارية في العراق بشكل ملحوظ، لتواكب هذه التطورات المتسارعة، كما واجهت الرقابة الإدارية في العراق العديد من التحديات على مر العصور، والتي أثرت بشكل كبير على تطورها وتشكيلها . ومع كل تحدٍ جديد، تطورت آليات الرقابة الإدارية لتواكب المتغيرات وتتجاوز العقبات، وقد ساهمت هذه التحديات في صقل مفهوم الرقابة الإدارية وجعله أكثر شمولية وفعالية. [٨]وقد أدت الحتمية التاريخية لانحسار النفوذ العثماني واحلال الاحتلال البريطاني مكانه إلى فراغ إداري كبير في العراق، وسعى المحتل البريطاني لملء هذا الفراغ وإقامة نظام إداري جديد، مستفيدًا من خبرته الإدارية الواسعة، ومع ذلك، لم يكن هذا النظام منفصلًا عن السياق التاريخي والاجتماعي للعراق، بل تأثر بالأنظمة الإدارية السابقة، وخاصة النظام العثماني. [٩]ويمكن تصور تطور الرقابة الإدارية في العراق في عدة مراحل يمكن ذكرها على نحو الإجمال: [١٠]

١. في العهد العثماني، كانت الرقابة الإدارية تعتمد بشكل كبير على الشخصيات القيادية، ولم تكن هناك آليات مؤسسية منظمة.

٢. بعد ثورة ١٩٥٨، شهدت الرقابة الإدارية تطورات ملحوظة مع تأسيس العديد من المؤسسات الرقابية.

٣. بعد عام ٢٠٠٣، شهدت الرقابة الإدارية في العراق تحولات جوهرية، حيث تم تبني مفاهيم الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

أولاً: الرقابة الإدارية في عهد النظام السابق في ظل الأنظمة الاستبدادية، مثل نظام صدام حسين في العراق، تكتسب هذه الرقابة أهمية خاصة، حيث يتم توظيفها لتعزيز سيطرة النظام والقضاء على أي معارضة، وامتدت الرقابة الإدارية في عهد صدام حسين لتشمل كافة جوانب الحياة العامة والخاصة، ولم يقتصر الأمر على المؤسسات الحكومية بل شمل أيضاً المجتمع المدني والأفراد، وكانت الرقابة الإدارية تركز بشكل أساسي على الأمن القومي، حيث كانت تهدف إلى كشف أي نشاط معارض للنظام أو يهدد أمنه واستقراره، وكانت كل السلطات الرقابية متمركزة في يد صدام حسين والحزب الحاكم، مما يعني غياب الاستقلالية والحيادية في عملها، وكان جهاز الأمن الوطني يلعب دوراً محورياً في الرقابة الإدارية، حيث كان يقوم بجمع المعلومات وتسريبها إلى السلطات المعنية، وكانت الرقابة الإدارية تتم في ظل غياب الشفافية والمساءلة، مما سمح بانتشار الفساد والمحسوبية، وكان الهدف الرئيسي للرقابة الإدارية هو الحفاظ على نظام صدام حسين ومنع أي تهديد له، وتم استخدام الرقابة الإدارية للقضاء على أي شكل من أشكال المعارضة السياسية، وساهمت الرقابة الإدارية في تعزيز سيطرة حزب البعث على كافة مؤسسات الدولة، وتم استخدام الرقابة الإدارية لترسيخ شخصية صدام حسين كزعيم مطلق ولتقديس شخصيته، وأدت الرقابة الشديدة والتركيز على الجانب الأمني إلى تراجع الكفاءة الإدارية، وسادت أجواء من الخوف والرعب بين المواطنين، مما أدى إلى تقييد الحريات العامة، وأدت الرقابة الشديدة إلى تثبيط المبادرة والإبداع لدى الموظفين، كما أدت الرقابة المركزية إلى ضعف المؤسسات وتآكل دورها، وسمح غياب الشفافية والمساءلة بانتشار الفساد على نطاق واسع. [١١]

ثانياً: التطورات التي طرأت على الرقابة الإدارية بعد عام ٢٠٠٣

شهدت الرقابة الإدارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات جوهرية، وذلك بالتزامن مع التغيرات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، ويمكن تلخيص هذه التطورات في النقاط التالية: [١٢]

١. الانتقال من الرقابة الأمنية إلى الرقابة المؤسسية:

١- تأسيس مؤسسات رقابية مستقلة: تم تأسيس العديد من المؤسسات الرقابية المستقلة، مثل ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة.

٢- فصل السلطات: سعت الإصلاحات إلى فصل السلطات وتقوية دور البرلمان في الرقابة على السلطة التنفيذية.

٣- توسيع نطاق الرقابة: لم تعد الرقابة تقتصر على الجوانب الأمنية، بل شملت جوانب أخرى مثل الفساد الإداري، وإهدار المال العام، وانتهاكات حقوق الإنسان.

٢. تبني مفاهيم الحوكمة الرشيدة:

أ- الشفافية: تم التركيز على تعزيز الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية من خلال نشر المعلومات وتسهيل الوصول إليها.

ب- المساءلة: تم وضع آليات للمساءلة تضمن محاسبة المسؤولين عن أي مخالفات أو أخطاء.

ت- المشاركة المجتمعية: تم تشجيع المشاركة المجتمعية في عملية الرقابة من خلال توفير قنوات للتعبير عن الآراء والملاحظات.

المطلب الثاني: آليات الرقابة الإدارية في العراق

في سياق الدولة العراقية، شهدت الرقابة الإدارية تحولات جوهرية بعد عام ٢٠٠٣، وذلك بالتزامن مع التغيرات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، وفي هذا المطلب سوف يتم تسليط الضوء على آليات الرقابة الإدارية في العراق، مع التركيز على نوعين رئيسيين من الرقابة هما(الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية) سنتناول في هذا المطلب أنواع هذه الرقابات، والأجهزة المعنية بها في العراق، بالإضافة إلى تحليل دورها في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، فالرقابة الداخلية هي تلك التي تمارسها المؤسسات الحكومية ذاتها على أعمالها وأنشطتها، بهدف ضمان اتباع الإجراءات الصحيحة والوصول إلى الأهداف المحددة، أما الرقابة الخارجية فهي الرقابة التي تمارسها جهات مستقلة عن المؤسسة التي تخضع للرقابة، مثل البرلمان والمحاكم، بهدف ضمان التزام المؤسسات بالقوانين والأنظمة[١٣]، وللوقوف عليها سوف يتم تناولها بشكل إجمالي عبر الفرعين التالين:الفرع الأول: الرقابة الداخلية الرقابة الداخلية هي عملية تضمن أن الأنشطة تتم وفقاً للخطط الموضوعة، وأن الأصول محمية، وأن المعاملات تتم بدقة، وأن البيانات المالية موثوقة .تنقسم الرقابة الداخلية بشكل رئيسي إلى ثلاثة أنواع: [١٤]

أولاً: الرقابة المحاسبية: تهدف الرقابة المحاسبية إلى ضمان دقة وصحة السجلات المحاسبية، والتأكد من أن المعاملات المالية تسجل وتصنف وتلخص بشكل صحيح، وتشمل هذه الرقابة: [١٥]

١. تدقيق الحسابات: إجراء فحص دقيق للسجلات المالية للتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية.

٢. المصالحة البنكية: مقارنة السجلات البنكية الداخلية بالسجلات البنكية الخارجية.

٣. مراجعة المستندات: التأكد من وجود المستندات الداعمة لجميع المعاملات المالية.

ثانياً: الرقابة الإدارية:تركز الرقابة الإدارية على كفاءة وفعالية العمليات الإدارية، وتشمل هذه الرقابة: [١٦]

١. تقييم الأداء: تقييم أداء الموظفين والإدارات لتحقيق الأهداف المحددة.

٢. مراجعة السياسات والإجراءات: التأكد من أن السياسات والإجراءات المتبعة فعالة ومتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية.

٣. تقييم المخاطر: تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

ثالثاً: الرقابة الذاتية:تعتمد الرقابة الذاتية على وعي الموظفين بأهمية الالتزام بالأنظمة واللوائح، وتحملهم المسؤولية عن أعمالهم، وتشمل هذه الرقابة:

١. الوعي بالرقابة: توفير التدريب والتوعية للموظفين بأهمية الرقابة الداخلية.

٢. الإبلاغ عن المخالفات: تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات يلاحظونها.

٣. الالتزام بالأنظمة: التأكد من التزام جميع الموظفين بالأنظمة واللوائح المعمول بها.

ثانياً: أجهزة الرقابة الداخلية في العراق تختلف أجهزة الرقابة الداخلية في العراق باختلاف المؤسسة الحكومية أو القطاع الخاص، ومع ذلك، يمكن القول بشكل عام أن معظم المؤسسات الحكومية في العراق لديها وحدات للرقابة الداخلية تتولى مهام الرقابة المحاسبية والإدارية. [١٧]

الفرع الثاني: الرقابة الخارجية بعد أن تناولنا بالتفصيل آليات الرقابة الداخلية، والتي تمارس داخل المؤسسات نفسها، ننتقل الآن إلى الحديث عن الرقابة الخارجية، وهي الرقابة التي تمارس من قبل جهات مستقلة عن الجهة الخاضعة للرقابة، بهدف ضمان التزامها بالقوانين والأنظمة وتطبيقها بشكل صحيح[١٨]، ومن الجدير هنا تناول أنواع الرقابة الخارجية، وأجهزة الرقابة الخارجية في العراق عبر ما يلي: [١٩]

أولاً: أنواع الرقابة الخارجية الرقابة الخارجية هي عملية مراقبة ومراجعة الأداء الإداري والمالي لمؤسسات الدولة من قبل جهات مستقلة عنها، وتأتي هذه الرقابة من خارج المؤسسة نفسها، بهدف ضمان التزامها بالقوانين والأنظمة، وتحقيق الشفافية والمساءلة، ويمكن تقسيم الرقابة الخارجية إلى الأنواع التالية: [٢٠]

١. **الرقابة البرلمانية:**تمارس السلطة التشريعية (البرلمان) دورها الرقابي على السلطة التنفيذية من خلال: [٢١]

أ- استجواب الوزراء: طرح الأسئلة على الوزراء حول سياساتهم وقراراتهم.

ب- تشكيل لجان تحقيق: للتحقيق في قضايا فساد أو إساءة استخدام السلطة.

ت- مناقشة التقارير الحكومية :مناقشة التقارير التي تقدمها الحكومة إلى البرلمان حول أدائها.

٢. الرقابة القضائية:

تلعب السلطة القضائية دوراً حيوياً في الرقابة الخارجية من خلال: [٢٢]

- البحث في القضايا القانونية: النظر في القضايا التي تتعلق بانتهاكات القوانين والأنظمة.
- إصدار الأحكام: إصدار الأحكام القضائية بحق المخالفين.
- حماية الحقوق والحريات: حماية حقوق الأفراد والمؤسسات من الانتهاكات.

٣. الرقابة الرقابية:

"تمارس هذه الرقابة من قبل جهات رقابية مستقلة، مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، وتشمل مهام هذه الجهات": [٢٣]

أ- تدقيق الحسابات: التأكد من دقة وصحة الحسابات المالية للمؤسسات.

ب- مراجعة الإجراءات الإدارية: التأكد من التزام المؤسسات بالإجراءات والقوانين المعمول بها.

ت- الكشف عن المخالفات: الكشف عن أي مخالفات مالية أو إدارية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ثانياً: أجهزة الرقابة الخارجية في العراق

"بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق تطورات في مجال الرقابة الخارجية، حيث تم تأسيس العديد من الأجهزة الرقابية المستقلة، من أهمها": [٢٤]

١. ديوان الرقابة المالية: "وهو الجهاز الرقابي الأعلى في الدولة، ويتولى مهمة التدقيق في حسابات الوحدات الحكومية."[٢٥]

٢. هيئة النزاهة: "تختص بمكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الرشوة والاختلاس". [٢٦]

٣. المفوضية العليا لحقوق الإنسان: "تعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها". [٢٧]

المبحث الثاني: الرقابة الإدارية في القانون الإداري المصري

في القانون الإداري المصري، فإن الرقابة الإدارية تتطور وتتغير مع تطور الدولة والمجتمع، حيث تسعى دائماً إلى مواكبة التحديات الجديدة والمستجدات القانونية[٢٨]، ويهدف هذا المبحث إلى تقديم دراسة شاملة للرقابة الإدارية في القانون الإداري المصري، وذلك من خلال تناول الأسس النظرية لتلك الرقابة، وتتبع تطورها التاريخي، واستعراض آلياتها المختلفة، وسنعرف الرقابة الإدارية وأهدافها في النظام القانوني المصري، وكذلك سنستعرض الأسس الدستورية والقانونية التي تنظم الرقابة الإدارية في مصر، وسنتتبع تطور الرقابة الإدارية في مصر منذ العهد الملكي وحتى الوقت الحاضر، وآليات الرقابة الداخلية والخارجية، وسنستعرض الأنواع المختلفة للرقابة الداخلية والخارجية والأجهزة المعنية بها في مصر، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأسس النظرية للرقابة الإدارية في مصر

تُشير الأبحاث المُقدمة إلى بعض الأسس النظرية للرقابة الإدارية في مصر، وتتركز هذه الأسس في مبدأ المشروعية حيث تُلزم المادة ٩٧ من دستور جمهورية مصر العربية[٢٩] جميع أجهزة الدولة، بما في ذلك الجهاز الإداري، باحترام القانون، وتُعتبر الرقابة الإدارية أداةً لضمان تطبيق القانون ومنع تجاوزات الجهات الإدارية، ومبدأ الرقابة القضائية تُؤكد المادة ٩٧ من الدستور المصري على حظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ويعني هذا أنّ القضاء يملك سلطة مراجعة أعمال و قرارات الجهاز الإداري والتأكد من مطابقتها للقانون، وكذلك مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يُعد مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ الأساسية في النظام الدستوري المصري، ويساهم هذا المبدأ في تعزيز الرقابة الإدارية من خلال توزيع السلطات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك مبدأ الرقابة الداخلية، حيث تُشير جملة من الأبحاث إلى أن رؤساء الجهات الإدارية يُمارسون دوراً رقابياً على مرؤوسيهم، وتُعتبر هذه الرقابة جزءاً من الرقابة الرئاسية، ناهيك عن مبدأ إلزام الإدارة بتسبيب قراراتها، حيث يُعد "تسبيب القرارات الإدارية من الضمانات المُهمة لحقوق وحريات الأفراد، وتُشير إلى أهمية التسبيب كشرط من شروط صحة القرار الإداري". [٣٠]الفرع الأول: مفهوم الرقابة الإدارية وأهميتها في النظام القانوني المصري يهدف هذا الفرع إلى تقديم دراسة شاملة لمفهوم الرقابة الإدارية وأهميتها في النظام القانوني المصري، وسنقوم بتوضيح مفهوم الرقابة الإدارية وأهدافها في النظام القانوني المصري، وسنستعرض الأسس الدستورية والقانونية التي تنظم الرقابة الإدارية في مصر، والتي تشكل الإطار العام للرقابة الإدارية، وسنتتبع تطور الرقابة الإدارية في مصر منذ العهد الملكي وحتى الوقت الحاضر، وذلك لفهم الجذور التاريخية للرقابة الإدارية الحالية، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف الرقابة الإدارية وأهدافها

١. تعريف الرقابة الإدارية الرقابة الإدارية في القانون المصري هي الإجراءات القانونية والإدارية التي تتخذها الدولة أو الجهات المختصة للتأكد من أن الأجهزة الإدارية تقوم بوظائفها وفقاً للقانون، وأنها تعمل على تحقيق المصلحة العامة ."وتشمل هذه الرقابة مجموعة من الآليات والوسائل التي تضمن محاسبة المسئولين الإداريين عن أي تقصير أو تجاوز".[٣١]

٢. أهداف الرقابة الإدارية تهدف الرقابة الإدارية إلى تحقيق رقابة إدارية فعالة على الأجهزة التنفيذية في الدولة ومتابعة أعمالها للتأكيد من مدى تحقيقها لمسؤولياتها وأدائها لواجباتها في مجالات اختصاصاتها وتنفيذها للقوانين واللوائح، ومن أن العالمين بها يستهدفون في أداء أعمالهم خدمة المواطن، "كما تعمل الهيئة على الكشف عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء واجبات الوظيفة العامة وكرامتها والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لردع ومساءلة مرتكبيها".[٣٢]

ثانياً: الأسس الدستورية والقانونية للرقابة الإدارية في مصر

تُشير جملة من الأصول الدستورية والقوانين إلى العديد من الأسس الدستورية والقانونية للرقابة الإدارية في مصر، وتتمثل هذه الأسس في:

أولاً: الأسس الدستورية:

١. مبدأ سيادة القانون: تُؤكد المادة (٩٧) من دستور جمهورية مصر العربية على أن حق التقاضي مكفول للجميع، وأن الدولة ملتزمة بتقريب جهات التقاضي، والعمل على سرعة الفصل في القضايا، كما تنصّ المادة على حظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، مما يعني أنّ جميع أعمال وقرارات الجهاز الإداري تخضع لرقابة القضاء ويجب أن تتوافق مع أحكام القانون. [٣٣]

٢. مبدأ الفصل بين السلطات: يُعدّ هذا المبدأ أحد أهم المبادئ في النظام الدستوري المصري، حيث يساهم في ضمان توازن السلطات ويمنع استبداد أي سلطة على حساب السلطات الأخرى، وينعكس هذا المبدأ على الرقابة الإدارية من خلال توزيع اختصاصات الرقابة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. [٣٤]

٣. مبدأ اللامركزية: تُنصّ المادة (176) من الدستور المصري على أن الدولة تكفل دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، بهدف تمكين الوحدات الإدارية من إدارة شؤونها وتوفير المرافق المحلية بكفاءة وفعالية .ويُساهم مبدأ اللامركزية في تعزيز الرقابة الإدارية من خلال توزيع السلطات والمسؤوليات على مستويات إدارية مُختلفة، مما يُساعد في تحديد المسؤوليات ومحاسبة المُقصرين. [٣٥]

٤. حقوق الأفراد وحرياتهم: يكفل الدستور المصري العديد من الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وتُعدّ الرقابة الإدارية أداةً لضمان حماية هذه الحقوق ومنع انتهاكها من قبل الجهات الإدارية، فعلى سبيل المثال، تنص المادة (٨١) من الدستور على أن الدولة ملتزمة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويُمكن للرقابة الإدارية التدخل لضمان تطبيق هذه المادة وحماية حقوق ذوي الإعاقة. [٣٦]

ثانياً: الأسس القانونية:

١. قانون مجلس الدولة: يُعدّ قانون مجلس الدولة أحد أهم القوانين التي تُنظم عمل القضاء الإداري في مصر، يُحدد هذا القانون اختصاصات المحاكم الإدارية وإجراءات الطعن في القرارات الإدارية. [٣٧]

٢. قوانين الرقابة المالية: تُوجد في مصر عدة قوانين تُنظم عمل أجهزة الرقابة المالية، مثل الجهاز المركزي للمحاسبات[٣٨] والهيئة العامة للرقابة المالية[٣٩]، وتُحدد هذه القوانين اختصاصات وصلاحيات أجهزة الرقابة وإجراءات عملها.

٣. قانون النيابة الإدارية: تُعتبر النيابة الإدارية هيئةً قضائية مُستقلة تتولى التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية، ويُنظم قانون النيابة الإدارية عمل النيابة ويُحدد اختصاصاتها وإجراءات عملها. [٤٠]الفرع الثاني: تطور الرقابة الإدارية في مصر على مر العصور في سياق تطور الرقابة الإدارية، فقد شهدت مصر تأسيس هيئة الرقابة الإدارية عام ١٩٥٨ كخطوة نحو تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، وفي بداياتها، كانت الهيئة تعمل بشكل أساسي على مكافحة الفساد الإداري، مع التركيز على تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية .ومع مرور الوقت، تطورت مهام الهيئة لتشمل مجالات أوسع، مثل مكافحة الفساد المالي والاقتصادي، وذلك بالتوازي مع التغيرات التي شهدتها الدولة المصرية على المستويين السياسي والاقتصادي، وعلى الرغم من تأسيس هيئة الرقابة الإدارية منذ عقود، إلا أن مكافحة الفساد في مصر لا تزال تواجه تحديات كبيرة، ففي ظل شبكات المصالح المتشابكة، تتطلب مكافحة الفساد جهوداً متضافرة من مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، ومع ذلك، شهدت الهيئة تطوراً ملحوظاً في أدواتها واختصاصاتها، حيث باتت تلعب دوراً محورياً في مكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.[٤١]

أولاً: الرقابة الإدارية في عهد السادات

شهد عهد الرئيس السادات انتشاراً للفساد في مؤسسات الدولة المصرية بالتزامن مع التحول الاقتصادي نحو الانفتاح، وقد أدت تحقيقات هيئة الرقابة الإدارية في قضايا فساد مرتبطة ببعض المقربين من النظام، مثل قضية رشاد عثمان، إلى تقييد صلاحيات الهيئة وتجميد أعمالها في عام ١٩٨٠ ."هذه الخطوة جاءت في إطار سعي النظام إلى حماية مصالح بعض الفئات المتنفذة". [٤٢]

ثانياً: الرقابة الإدارية في عهد مبارك

شهد عهد مبارك إعادة تفعيل دور هيئة الرقابة الإدارية، إلا أن استقلاليتها ظلت محدودة .فبينما تم استخدامها في البداية لتقويض معارضي النظام، مثل عائلة السادات، سرعان ما تحولت إلى أداة لتعزيز نفوذ النظام وشبكاته، حيث سيطر الضباط العسكريون على قيادتها .وفي النهاية، استخدمت الهيئة لحماية مصالح النخبة الحاكمة بدلاً من مكافحة الفساد بشكل فعال.[٤٣]

المطلب الثاني: آليات الرقابة الإدارية في مصر

تتنوع آليات الرقابة الإدارية بين الرقابة الداخلية التي تتم داخل المؤسسات الحكومية، والرقابة الخارجية التي تمارس من قبل جهات مستقلة، وتهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على آليات الرقابة الإدارية في مصر، مع التركيز على الأنواع المختلفة للرقابة الداخلية والخارجية، والأجهزة المسؤولة عن ممارستها، وسنتناول في هذا المطلب أنواع الرقابة الداخلية المختلفة، مثل الرقابة المحاسبية والإدارية والذاتية، وسنستعرض أبرز الأجهزة المسؤولة عن ممارستها داخل المؤسسات الحكومية المصرية، وسنتناول أنواع الرقابة الخارجية الرئيسية، مثل الرقابة البرلمانية والقضائية والرقابية التي تمارسها جهات متخصصة، وسنستعرض الأجهزة الحكومية المسؤولة عن ممارسة هذه الأنواع من الرقابة في مصر، وذلك من خلال الفرعين التاليين: الفرع الأول: الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية في القانون الإداري المصري هي عملية مستمرة تتم داخل المنظمة بهدف ضمان تحقيق الأهداف، وحماية الأصول، وضمان دقة البيانات المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح، وتنقسم الرقابة الداخلية إلى الأنواع التالية:

أولاً: أنواع الرقابة الإدارية في مصر

١. الرقابة المحاسبية: وهي الرقابة التي تركز على الجوانب المالية للمؤسسة، وتهدف إلى التأكد من دقة السجلات المحاسبية، وسلامة العمليات المالية، والالتزام بالمعايير المحاسبية[٤٤]، وتشمل هذه الرقابة: [٤٥]

١- مراجعة الحسابات: يقوم بها مراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون للتأكد من صحة القوائم المالية.

٢-المصالحة البنكية: مقارنة السجلات البنكية بالدفاتر المحاسبية.

٣-الفواتير والمدفوعات: التأكد من صحة الفواتير وسلامة إجراءات الدفع.

٢. الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تركز على الجوانب الإدارية والتشغيلية للمؤسسة، وتهدف إلى ضمان كفاءة وفعالية العمليات، والالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية .وتشمل هذه الرقابة: [٤٦]

أ- مراجعة الإجراءات: التأكد من أن الإجراءات المتبعة فعالة ومتوافقة مع الأهداف.

ب- تقييم الأداء: تقييم أداء الموظفين ووحدات العمل.

ت- متابعة تنفيذ المشاريع: التأكد من سير المشاريع وفقاً للخطط الزمنية والميزانيات المحددة.

٣. الرقابة الذاتية: وهي الرقابة التي يقوم بها الموظفون أنفسهم على أنفسهم، وهي تعتمد على الوعي بأهمية . الرقابة والالتزام بالمسؤوليات الوظيفية، وتشمل هذه الرقابة: [٤٧]

أ- التأكد من صحة العمل: قيام الموظف بمراجعة عمله للتأكد من خلوه من الأخطاء.

ب- الإبلاغ عن المخالفات: إخبار المسؤول المباشر عن أي مخالفة يلاحظها.

ثانياً: أجهزة الرقابة الداخلية في مصر

تختلف أجهزة الرقابة الداخلية في مصر باختلاف نوع المؤسسة، ولكن بشكل عام يمكن القول: "إن معظم المؤسسات الحكومية والخاصة في مصر لديها أجهزة للرقابة الداخلية تقوم بمهام متشابهة، ومن أهم هذه الأجهزة": [٤٨]

١. وحدة الرقابة الداخلية: موجودة في معظم المؤسسات الكبيرة، وتقوم بمهام متعددة مثل مراجعة الحسابات، ومراجعة الإجراءات، وتقييم المخاطر.

٢. المراجعة الداخلية: وهي وظيفة مستقلة تقوم بإجراء تقييمات موضوعية وشاملة لأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات الإدارة.

٣. لجان المراجعة: هي لجان يتم تشكيلها في بعض المؤسسات لمناقشة قضايا الرقابة وتقديم التوصيات.

٤. وحدة مكافحة الفساد: وهي وحدة متخصصة في مكافحة الفساد، وتقوم بفحص الشكاوى والتحقيق في المخالفات.

الفرع الثاني: الرقابة الخارجية

أولاً: أنواع الرقابة الخارجية

الرقابة الخارجية هي عملية تقييم لأداء المؤسسات والمنظمات من قبل جهات مستقلة عن تلك المؤسسات، وذلك لضمان التزامها بالقوانين واللوائح، وتحقيق أهدافها، وحماية المصالح العامة، وتنقسم الرقابة الخارجية إلى عدة أنواع رئيسية:

١. الرقابة البرلمانية: وهي الرقابة التي يمارسها البرلمان على الحكومة والجهات التابعة لها، وتتمثل أدوات هذه الرقابة في:[٤٩]

أ- الأسئلة: يوجه النواب أسئلة إلى الحكومة حول مختلف القضايا.

ب- الاستجواب: هو أداة أكثر جدية من السؤال، حيث يتم استدعاء الوزير أو المسؤول الحكومي للإجابة عن أسئلة محددة.

ت- اللجان البرلمانية: تقوم اللجان البرلمانية بدراسة القضايا المختلفة وتقديم تقارير بها إلى البرلمان.

ث- الحجب: وهو أقصى عقوبة يمكن أن يفرضها البرلمان على الحكومة، وهي سحب الثقة منها.

٢. الرقابة القضائية: وهي الرقابة التي تمارسها المحاكم على تطبيق القوانين، وحماية الحقوق والحريات، وتتمثل أدوات هذه الرقابة في: [٥٠]

أ- القضايا: يمكن للمواطنين والمؤسسات رفع دعاوى قضائية ضد الحكومة أو الجهات الحكومية.

ب- الطعن في القرارات الإدارية: يمكن الطعن في القرارات الإدارية التي تعتبر مخالفة للقانون.

٣. الرقابة الرقابية: وهي الرقابة التي تمارسها جهات رقابية مستقلة، مثل هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات، وتتمثل مهام هذه الجهات في: [٥١]

(١) مراجعة الحسابات: التأكد من دقة السجلات المحاسبية وسلامة العمليات المالية.

(٢) تحقيق المخالفات: التحقيق في الشكاوى والتبليغات عن المخالفات.

(٣) تقديم التوصيات: تقديم توصيات لتحسين الأداء ورفع كفاءة العمل.

ثانياً: أجهزة الرقابة الخارجية في مصر

توجد في مصر العديد من الأجهزة التي تمارس الرقابة الخارجية، ومن أهمها: [٥٢]

١. البرلمان المصري: يعتبر البرلمان هو الجهة الرقابية الرئيسية على الحكومة، ويمارس سلطاته الرقابية من خلال الأدوات المذكورة أعلاه.

٢. الجهاز المركزي للمحاسبات: هو الجهة المسؤولة عن مراجعة حسابات الدولة والوحدات التابعة لها، والتأكد من صحة وسلامة العمليات المالية.

٣. هيئة الرقابة الإدارية: تتولى هذه الهيئة التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية، ومكافحة الفساد.

٤. النيابة العامة: تمارس النيابة العامة الرقابة القضائية على تطبيق القانون، وتحقيق الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.

٥. محكمة القضاء الإداري: تنظر هذه المحكمة في الطعون على القرارات الإدارية.

٦. جهات رقابية أخرى: هناك جهات رقابية أخرى متخصصة في مجالات معينة، مثل هيئة الرقابة المالية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

وفي نهاية هذا البحث يرى الباحث ضرورة الوقوف على مقارنة آليات الرقابة الإدارية في العراق ومصر

أولاً: أوجه التشابه بين النظامين:

١- وجود الرقابة الداخلية والخارجية: تُطبق مصر والعراق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية لضمان سلامة العمل الإداري.

٢- أهمية دور القضاء: يلعب القضاء في كلا البلدين دورًا فعالاً في الرقابة على أعمال الإدارة، ولديه السلطة لإلغاء القرارات الإدارية غير القانونية.

٣- دور السلطة التشريعية: يُمارس مجلس النواب في كلا من العراق ومصر دورًا مهماً في الرقابة على الحكومة من خلال توجيه الأسئلة، واستجواب الوزراء، ومناقشة القضايا العامة.

٤- مكافحة الفساد: يُولي كلا النظامين اهتمامًا كبيرًا لمكافحة الفساد الوظيفي من خلال سن التشريعات وإجراء التحقيقات ومحاسبة المتورطين.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين النظامين:

١- نظام القضاء: يعتمد العراق نظام القضاء الموحد، بينما تُطبّق مصر نظام القضاء المزدوج الذي يفصل بين القضاء العادي والقضاء الإداري.

٢- تكوين البرلمان: يُشير أحد المصادر إلى أن البرلمان في العراق يتكون من مجلس واحد، بينما يتكون البرلمان في مصر من مجلسين .

اختصاصات ديوان الرقابة المالية :تُشير المصادر إلى أن ديوان الرقابة المالية في العراق لا يمتلك سلطة إجراء التحقيقات مع الموظفين في الدوائر الحكومية. أما في مصر، فلم تُحدد المصادر ما إذا كان الجهاز المركزي للمحاسبات يمتلك هذه السلطة.

الخاتمة

بعد أن استعرضنا آليات الرقابة الإدارية في كل من العراق ومصر، وتطرقنا إلى أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، يمكننا استخلاص جملة من النتائج والتوصيات، وقد جاءت على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

١- يتشارك النظامان العراقي والمصري في الأهداف الرئيسية للرقابة الإدارية، وهي ضمان سلامة وفعالية العمل الإداري، ومكافحة الفساد.

٢- يوظف كلا النظامين مجموعة متنوعة من آليات الرقابة، منها الرقابة الداخلية التي تمارسها الجهة الإدارية على نفسها، والرقابة الخارجية التي تمارسها جهات مستقلة.

٣- يؤكد كلا النظامين على دور القضاء كضامن أساسي لِمشروعية أعمال الإدارة، ويمتلك سلطة إلغاء القرارات الإدارية غير القانونية.

٤- يلعب مجلس النواب في كلا البلدين دورًا مهماً في الرقابة على الحكومة من خلال توجيه الأسئلة، واستجواب الوزراء، ومناقشة القضايا العامة.

ثانياً: التوصيات

١- يوصي الباحث بتعزيز واستقلالية أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية لتمكينها من أداء مهامها بفعالية وحيادية ودون تدخلات.

٢- نوصي بتطوير آليات الرقابة المالية وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية المختصة لضمان كفاءة وفعالية إدارة أموال الدولة.

٣- يوصي الباحث مراجعة وتطوير التشريعات الرقابية باستمرار لِمواكبة التطورات والتحديات الجديدة.

هوامش البحث

[١] . السمناوي، محمد، آليات الرقابة الإدارية في العراق: بين النظرية والتطبيق، مركز سلار للأبحاث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٩، ص٩.

[2] Administrative Control", www.definitions.net, Retrieved 16-3-2021. Edited

[٣] . الواكي، محمد نشوان، الرقابة الإدارية ودورها في تحقيق الأهداف دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد١٨، العدد٤، ج١، ٢٠١٧، ص٨٠.

[٤] . المادة٤٧ من الدستور العراقي.

[5] . المادة ٦١ من الدستور العراقي.

[٦] . قانون الخدمة المدنية رقم٢٤ لسنة١٩٦٠.

[٧] . قانون ديوان الرقابة المالية رقم٣١ لسنة٢٠١١.

[٨] . الشجيري، عدنان هرير، التنظيمات الأساسية في عهد حكومة العراق المؤقتة ١٩٢٠ – ١٩٢١ م، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد٩، ص ١٦٤.

[٩] . المس، غيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر خياط، ١٩٧١، ص٢٣١-٢٣٤.

[١٠] . السمناوي، محمد، آليات الرقابة الإدارية في العراق: من العهد العثماني إلى الحاضر، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠٢٠، ص١٢.

[١١] . السعدي، أحمد، الرقابة الإدارية في ظل الأنظمة الاستبدادية: دراسة تحليلية لنظام صدام حسين، مركز المشرق، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٣.

[١٢] . السمناوي، محمد، تحولات الرقابة الإدارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: من الأمن إلى الحوكمة، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص١٠.

[١٣] . البديري، إسماعيل صعصاع؛ العامري، محمد هدام، الوحدات الإدارية في القانون العراقي، دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد٢، السنة٤، ص ٨٩.

[١٤] . ديوان الرقابة المالية الاتحادي، دليل الرقابة الداخلية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، شسم الدراسات الفنية والبحوث، بغداد، ط١، ٢٠٢٤، ص١٨.٢٥.

[١٥] . كاظم، محمد هلال، أجهزة الرقابة الداخلية العامة في الوزرات والجهات غير المرتبطة بوزارة، مجلة اضاءات، العدد١٣، ٢٠١٣، ص٦.

[١٦] . دهيرب، محمد سمير، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO) أعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى امكانية تطبيقه في القطاع العام، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، ٢٠١٢، ص١٣.

[١٧] . تمثل وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي اللبنة الاولى لتصحيح وتقويم الانشطة المختلفة للوحدات والكيانات في مختلف القطاعات سواًء الحكومية أو الخاصة وغيرها، وسعيا من هذا الديوان في تحقيق اهدافه واهمها تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والتدقيقية وفقا لإحدث الممارسات والمعايير ذات الصلة، فانه يسعى لرفد الاجهزة الرقابية والمحاسبية بما يساعدها لتنفيذ اهدافها ومهامها ومنها هذا الدليل الذي يعد خلاصة لمسارات العمل الرقابي في وحدات التدقيق الداخلي بما ينسجم مع المنظمات الدولية المختصة.

[١٨] . الغربان، فاطمة صالح، تكامل عمل أجهزة الرقابة الخارجية في العراق، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد٤٢، العدد١٢٢، ٢٠١٩، ص ٣٣٤.

[١٩] . عبود، سالم محمد، الرقابة الخارجية في تنظيم السياسية الإسترادية ديوان الرقابة المالية انموذجاً، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد١٠، العدد٣٢، ص ٨٦.

[٢٠] . عمير، حسن تركي، الرقابة البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد٥، العدد١، ٢٠١٦، ص٦١.

[٢١] . بشير، محمد بشير، الرقابة البرلمانية في ظل النظام البرلماني، بحث منشور في جامعة الموصل، كلية الحقوق، ٢٠٢١، ص٦-٩.

[٢٢] . العبيدي، حنين سامي إبراهيم، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الدساتير العراقية، بحث مقدم إلى جامعة الموصل، كلية الحقوق، ٢٠٢١، ص ٦.

[٢٣] . نجم، سامي حسن، تعدد الأجهزة الرقابية في العراق وأثره على فاعليتها دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد٥، ص٥٠٨.

[٢٤] . الغربان، فاطمة صالح، تكامل عمل أجهزة الرقابة الخارجية في العراق، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

[٢٥] . قانون ديوان الرقابة المالية رقم٣١ لسنة ٢٠١١.

[٢٦] . قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم٣٠ لسنة٢٠١١ المعدل.

[٢٧] . قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان ٢٠٠٨.

[٢٨] . قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية المصري رقم٥٤ لسنة ١٩٦٤.

[٢٩] . جاء في نص المادة٩٧ من الدستور المصري:" التقاضي حق مصون، ومكفول للناس كافة، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أي عمل، أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة" .

٣٠ . المازمي، جاسم حسين درويش أحمد، موقف القضاء الدستوري من تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية، المجلة القانونية، المجلد١٩، العدد٤، ٢٠٢٤، ص٢٣٢٣- ٢٢٨٥.

[٣١] . القانون رقم٥٤ لسنة١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية وتعديله بالقانون رقم٢٠٧ لسنة٢٠١٧ والقانون ١٦٠ لسنة٢٠١٨.

[٣٢] . صبيح، أحمد مصطفى، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١٦، ص٣١٣.

[٣٣] . المادة ٩٧ من الدستور المصري.

[٣٤] . حسن، حازم صلاح الدين عبد الله، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور المصري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد٢، العدد١، ٢٠١٥، ص١٠. ٢٢.

[٣٥] . المادة ١٧٦ من الدستور المصري.

[٣٦] . المادة٨١ من الدستور المصري.

[٣٧] . قانون مجلس الدولة المصري رقم٤٧ لسنة١٩٧٢.

[٣٨]. تأسس الجهاز المركزي للمحاسبات عام ١٩٤٢ كديوان للمحاسبة، ثم تطورت مهامه وأصبح هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية. يهدف الجهاز إلى ضمان سلامة المعاملات المالية للدولة ومؤسساتها، وقد ساهم على مر السنين في تعزيز الرقابة المالية والإدارية.

[٣٩] . الهيئة العامة للرقابة المالية هي هيئة حكومية مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تخضع للإشراف الوزاري وتختص بتنظيم وتطوير سوق المال في مصر.

[٤٠] . قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية رقم١١٧ لسنة ١٩٥٨.

[٤١] . مولانا، أحمد، هيئة الرقابة الإدارية" النشاة والتطور"، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، ط١، ٢٠٢٠، ص١-٦.

[٤٢] . مولانا، مرجع سابق، ص٢.

[٤٣] . مولانا، مرجع سابق، ص٣.

[٤٤] . منذ أكثر من ٧٠ عاما، صدر المرسوم الملكي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بتاريخ ١٦ أغسطس بإنشاء ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة للرقابة على المال العام، كأداة للتحكم في مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة، وسُمّي في الأصل (ديوان المحاسبة) ثم غُيّر اسمه بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦٤ بمسمى الجهاز المركزي للمحاسبات، ومرت تلك الجهة الرقابية بالعديد من التطورات والتعديلات القانونية.

[٤٥] . كمل، إيريني أكرم، مدى تطابق إجراءات الرقابة المالية في النظام المحاسبي الحكومي بمصر لمبادئ الأجهزة العليا للرقابة المالية، مجلة البحوث المالية، المجلد٢٢، العدد١، ٢٠٢١، ص٧٠.

[٤٦] . حسن، به يمان جلال، الرقابة الإدارية من ضمانات الموظف العام الواردة في القوانين الإدارية دراسة في القانون العراقي والقانون المصري والقانون الفرنسي، المجلة القانونية، المجلد٩، العدد٣، ٢٠١٩، ص٣٩٢٣.

[٤٧] . محمد، حسام الدين عبد الحميد، دور القضاء الإداري والدستوري المصري في حماية الحقوق المكتسبة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد١٠، ٢٠٢٠، ص ١٥.

[٤٨] . السمناوي، محمد، آليات الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرية: دراسة تحليلية، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠١٨، ص١٢.

[٤٩] . مرعي، خليل عبد المنعم، أدوات الرقابة البرلمانية لمجلس النواب في ظل دستور ٢٠١٤ ولائحة ٢٠١٦، مجلة دراسات، المجلد٢٠، العدد٤، ٢٠١٩، ص١٢٢.

[٥٠] . حكيم، تنبية، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، المحكمة الدستورية العليا المصرية نموذجاً، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد٥، العدد٢، ص١٥٣– ١٧٢.

[٥١] . أبو غازي، سعاد، الهيئات الرقابية في مصر... أنواعها ودورها، مقال منشور له على موقع أمين لطفي وشركاه، وقت الزيارة يوم الأربعاء٢٠٢٤/١١/١٢، في تمام الساعة الرابعة فجراً، متاح على الرابط

https://www.draminlotfyoffice.com/details/356

[٥٢] . السمناوي، محمد، الرقابة على السلطة التنفيذية في مصر: دور الأجهزة الرقابية، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠٢٢، ص٤.

المصادر والمراجع

١. السمناوي، محمد، آليات الرقابة الإدارية في العراق: بين النظرية والتطبيق، مركز سلار للأبحاث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٩، ص٩.

٢. . Administrative Control", www.definitions.net, Retrieved 16-3-2021. Edited

٣. الواكي، محمد نشوان، الرقابة الإدارية ودورها في تحقيق الأهداف دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد١٨، العدد٤، ج١، ٢٠١٧، ص٨٠.

٤. المادة٤٧ من الدستور العراقي.

٥. المادة ٦١ من الدستور العراقي.

٦. قانون الخدمة المدنية رقم٢٤ لسنة١٩٦٠.

٧. قانون ديوان الرقابة المالية رقم٣١ لسنة٢٠١١.

٨. الشجيري، عدنان هرير، التنظيمات الأساسية في عهد حكومة العراق المؤقتة ١٩٢٠ – ١٩٢١ م، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد٩، ص ١٦٤.

٩. المس، غيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر خياط، ١٩٧١، ص٢٣١–٢٣٤.

١٠. السمناوي، محمد، آليات الرقابة الإدارية في العراق: من العهد العثماني إلى الحاضر، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠٢٠، ص١٢.

١١. السعدي، أحمد، الرقابة الإدارية في ظل الأنظمة الاستبدادية: دراسة تحليلية لنظام صدام حسين، مركز المشرق، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٣.

١٢. السمناوي، محمد، تحولات الرقابة الإدارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: من الأمن إلى الحوكمة، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص١٠.

١٣. البديري، إسماعيل صعصاع؛ العامري، محمد هدام، الوحدات الإدارية في القانون العراقي، دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد٢، السنة٤، ص ٨٩.

١٤. ديوان الرقابة المالية الاتحادي، دليل الرقابة الداخلية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، شم الدراسات الفنية والبحوث، بغداد، ط١، ٢٠٢٤، ص١٨.٢٥.

١٥. كاظم، محمد هلال، أجهزة الرقابة الداخلية العامة في الوزرات والجهات غير المرتبطة بوزارة، مجلة اضاءات، العدد١٣، ٢٠١٣، ص٦.
١٦. دهيرب، محمد سمير، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO) أعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى امكانية تطبيقه في القطاع العام، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، ٢٠١٢، ص١٣.
١٧. تمثل وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي اللبنة الاولى لتصحيح وتقويم الانشطة المختلفة للوحدات والكيانات في مختلف القطاعات سواًء الحكومية أو الخاصة وغيرها، وسعيا من هذا الديوان في تحقيق اهدافه واهمها تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والتدقيقية وفقا لإحدث الممارسات والمعايير ذات الصلة، فانه يسعى لرفد الاجهزة الرقابية والمحاسبية بما يساعدها لتنفيذ اهدافها ومهامها ومنها هذا الدليل الذي يعد خلاصة لمسارات العمل الرقابي في وحدات التدقيق الداخلي بما ينسجم مع المنظمات الدولية المختصة.
١٨. الغربان، فاطمة صالح، تكامل عمل أجهزة الرقابة الخارجية في العراق، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد٤٢، العدد١٢٢، ٢٠١٩، ص ٣٣٤.
١٩. عبود، سالم محمد، الرقابة الخارجية في تنظيم السياسية الإسترادية ديوان الرقابة المالية انموذجاً، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد١٠، العدد٣٢، ص ٨٦.
٢٠. عمير، حسن تركي، الرقابة البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد٥، العدد١، ٢٠١٦، ص٦١.
٢١. بشير، محمد بشير، الرقابة البرلمانية في ظل النظام البرلماني، بحث منشور في جامعة الموصل، كلية الحقوق، ٢٠٢١، ص٦-٩.
٢٢. العبيدي، حنين سامي إبراهيم، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الدساتير العراقية، بحث مقدم إلى جامعة الموصل، كلية الحقوق، ٢٠٢١، ص ٦.
٢٣. نجم، سامي حسن، تعدد الأجهزة الرقابية في العراق وأثره على فاعليتها دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد٥، ص٥٠٨.
٢٤. الغربان، فاطمة صالح، تكامل عمل أجهزة الرقابة الخارجية في العراق، مرجع سابق، ص ٣٣٥.
٢٥. قانون ديوان الرقابة المالية رقم٣١ لسنة ٢٠١١.
٢٦. قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم٣٠ لسنة٢٠١١ المعدل.
٢٧. قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان ٢٠٠٨.
٢٨. قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية المصري رقم٥٤ لسنة ١٩٦٤.
٢٩. جاء في نص المادة٩٧ من الدستور المصري:" التقاضي حق مصون، ومكفول للناس كافة، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أي عمل، أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة" .
٣٠. المازمي، جاسم حسين درويش أحمد، موقف القضاء الدستوري من تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية، المجلة القانونية، المجلد١٩، العدد٤، ٢٠٢٤، ص٢٣٢٣- ٢٢٨٥.
٣١. القانون رقم٥٤ لسنة١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية وتعديله بالقانون رقم٢٠٧ لسنة٢٠١٧ والقانون ١٦٠ لسنة٢٠١٨.
٣٢. صبيح، أحمد مصطفى، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١٦، ص٣١٣.
٣٣. المادة ٩٧ من الدستور المصري.
٣٤. حسن، حازم صلاح الدين عبد الله، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور المصري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد٢، العدد١، ٢٠١٥، ص١٠. ٢٢.
٣٥. المادة ١٧٦ من الدستور المصري.
٣٦. المادة٨١ من الدستور المصري.
٣٧. قانون مجلس الدولة المصري رقم٤٧ لسنة١٩٧٢.
٣٨. تأسس الجهاز المركزي للمحاسبات عام ١٩٤٢ كديوان للمحاسبة، ثم تطورت مهامه وأصبح هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية. يهدف

الجهاز إلى ضمان سلامة المعاملات المالية للدولة ومؤسساتها، وقد ساهم على مر السنين في تعزيز الرقابة المالية والإدارية.

٣٩. الهيئة العامة للرقابة المالية هي هيئة حكومية مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تخضع للإشراف الوزاري وتختص بتنظيم وتطوير سوق المال في مصر.

٤٠. قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية رقم١١٧ لسنة ١٩٥٨.

٤١. مولانا، أحمد، هيئة الرقابة الإدارية" النشاة والتطور"، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، ط١، ٢٠٢٠، ص١-٦.

٤٢. منذ أكثر من ٧٠ عاما، صدر المرسوم الملكي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بتاريخ ١٦ أغسطس بإنشاء ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة للرقابة على المال العام، كأداة للتحكم في مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة، وسُمّي في الأصل (ديوان المحاسبة) ثم غُيّر اسمه بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦٤ بمسمى الجهاز المركزي للمحاسبات، ومرت تلك الجهة الرقابية بالعديد من التطورات والتعديلات القانونية.

٤٣. كمل، إيريني أكرم، مدى تطابق إجراءات الرقابة المالية في النظام المحاسبي الحكومي بمصر لمبادئ الأجهزة العليا للرقابة المالية، مجلة البحوث المالية، المجلد٢٢، العدد١، ٢٠٢١، ص٧٠.

٤٤. حسن، به يمان جلال، الرقابة الإدارية من ضمانات الموظف العام الواردة في القوانين الإدارية دراسة في القانون العراقي والقانون المصري والقانون الفرنسي، المجلة القانونية، المجلد٩، العدد٣، ٢٠١٩، ص٣٩٢٣.

٤٥. محمد، حسام الدين عبد الحميد، دور القضاء الإداري والدستوري المصري في حماية الحقوق المكتسبة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد١٠، ٢٠٢٠، ص ١٥.

٤٦. السمناوي، محمد، آليات الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرية: دراسة تحليلية، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠١٨، ص١٢.

٤٧. مرعي، خليل عبد المنعم، أدوات الرقابة البرلمانية لمجلس النواب في ظل دستور ٢٠١٤ ولائحة ٢٠١٦، مجلة دراسات، المجلد٢٠، العدد٤، ٢٠١٩، ص١٢٢.

٤٨. حكيم، تنبية، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، المحكمة الدستورية العليا المصرية نموذجاً، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد٥، العدد٢، ص١٥٣- ١٧٢.

٤٩. أبو غازي، سعاد، الهيئات الرقابية في مصر... أنواعها ودورها، مقال منشور له على موقع أمين لطفي وشركاه، وقت الزيارة يوم الأربعاء١٢/١١/٢٠٢٤، في تمام الساعة الرابعة فجراً، متاح على الرابط https://www.draminlotfyoffice.com/details/356

٥٠. السمناوي، محمد، الرقابة على السلطة التنفيذية في مصر: دور الأجهزة الرقابية، مركز سلار للأبحاث والدراسات الإنسانية، بيروت، ط١، ٢٠٢٢، ص٤.